

ፌዴራል ዲሞክራሲ  
ፌዴራል ዲሞክራሲ ሃገር ለሰላምና ለብሔራዊ  
ፍትሕና ለሰላም ማረጋገጫ



المملكة المغربية  
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة  
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

# تقرير التكوين المستمر برسم سنة 2023 للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

تقرير التكوين المستمر برسم سنة 2023  
للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة  
بالعلاقات مع البرلمان

## الفهرس

| الصفحة | الموضوع                                                                                               |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 02     | تقديم عام                                                                                             |
| 05     | أرقام وإحصائيات                                                                                       |
| 07     | حضور أشغال منتدى حول تمكين النساء لأدوار القيادة                                                      |
| 09     | دورة تكوينية في المجالات المتعلقة بالتحول الرقمي                                                      |
| 10     | دورة تكوينية حول برنامج تدير الوقت ومراقبة الولوج المعلوماتي                                          |
| 11     | تكوين المكونين حول بوابة الحصول على المعلومات<br><a href="http://www.chafafia.ma">www.chafafia.ma</a> |
| 12     | تكوين يتعلق بتحديث تدير المخزون ورقمته                                                                |
| 13     | تكوين وظيفي يتعلق برقمنة سجل التوقيعات « E-Parapheur »                                                |
| 14     | دورة تكوينية في مجال صياغة النصوص القانونية                                                           |

## تقديم عام

إن التطور الذي يشهده العالم من حولنا في جميع المجالات والميادين يشمل كذلك الإدارة باعتبارها شريك أساسي في خطة التنمية والتطور، لذا بات لزاما على الإدارة أن تعمل على مواكبة الركب والتطورات والتحولات المتلاحقة من خلال تحسين أدائها المرتبط ارتباطا وثيقا ومباشرا بأداء وكفاءة الموظفين العاملين بها.

واعتبارا لكون نجاح الإدارة العمومية يتوقف على كفاءة العنصر البشري العامل بها كونه الوسيلة والأداة الفعالة في عملية تطويرها وإحداث التغييرات المطلوبة لبلوغ الأهداف المرجوة والمسطرة، نجد أن الاهتمام بالتكوين كأحد الأساليب التنموية في خلق نوع من الموازنة بين أهداف الموظف و أهداف الإدارة لمسايرة التغييرات التكنولوجية و العلمية و التدبيرية للرفع من نجاعة أدائها خاصة في سياق يتسم بمحدودية الإمكانيات الميزانية وارتفاع الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التطور المهم الذي يعرفه النمو الديمغرافي.

واعتبارا لما سبق، وتماشيا مع التوجهات الاستراتيجية المتضمنة في البرنامج الحكومي، واستجابة للحاجيات الخاصة للوزارة في مجال التكوين المستمر، ومواكبة أورش تحديث الإدارة العمومية، عملت الوزارة على وضع برنامج طموح للتكوين المستمر خلال سنة 2023 تتوخى منه الرفع من القدرات المعرفية والتدبيرية والتقنية للعاملين بها. وفي هذا الصدد، عملت مديرية الموارد والدراسات ونظم المعلومات – قسم الموارد البشرية والشؤون القانونية – خلال سنة 2023 على تنظيم والمشاركة فيما مجموعه سبع دورات تكوينية استفاد منها ما مجموعه 29 موظف وموظفة، وبعده من الأيام بلغ 15 يوما.

وقد شملت هذه الدورات التكوينية المجالات التالية:

- ◆ حضور أشغال منتدى حول تمكين النساء لأدوار القيادة ؛
- ◆ دورة تكوينية في المجالات المتعلقة بالتحول الرقمي؛



- ◆ دورة تكوينية حول برنامج تدبير الوقت ومراقبة الولوج المعلوماتي؛
- ◆ تكوين المكونين حول بوابة الحصول على المعلومات [www.chafafia.ma](http://www.chafafia.ma) ؛
- ◆ تكوين يتعلق بتحديث تدبير المخزون ورقمته؛
- ◆ تكوين وظيفي يتعلق برقمنة سجل التوقيعات « E-Parapheur » ؛
- ◆ دورة تكوينية في مجال صياغة النصوص القانونية.



## أرقام وإحصائيات

### 1 - إحصائيات تتعلق بالتكوين المستمر برسم سنة 2023 :

#### توزيع المستفيدين حسب نوع التكوين

| العدد | معطيات تتعلق بـ           | فئة الموظفين     |
|-------|---------------------------|------------------|
| 11    | عدد المستفيدين من التكوين | التوجيه والقيادة |
| 06    | عدد أيام التكوين          |                  |
| 30    | عدد ساعات التكوين         |                  |
| 03    | عدد المستفيدين من التكوين | الدعم            |
| 06    | عدد أيام التكوين          |                  |
| 30    | عدد ساعات التكوين         |                  |
| 15    | عدد المستفيدين من التكوين | المهن            |
| 03    | عدد أيام التكوين          |                  |
| 15    | عدد ساعات التكوين         |                  |

#### التوزيع العمري للمستفيدين من التكوين المستمر برسم سنة 2023

| نوع التكوين                          | عمر المستفيدين      | العدد |
|--------------------------------------|---------------------|-------|
| التوجيه والقيادة                     | أقل من 40 سنة       | 01    |
|                                      | بين 40 و55 سنة      | 10    |
|                                      | فوق 55 سنة من العمر | 0     |
| الدعم                                | أقل من 40 سنة       | 03    |
|                                      | بين 40 و55 سنة      | 0     |
|                                      | فوق 55 سنة من العمر | 0     |
| المهن                                | أقل من 40 سنة       | 14    |
|                                      | بين 40 و55 سنة      | 0     |
|                                      | فوق 55 سنة من العمر | 01    |
| مجموع الموظفين المستفيدين من التكوين |                     | 29    |

## حصيلة إنجازات برامج التكوين المستمر لسنة 2023

| تحديد محتوى إنجازات التكوين المستمر لسنة 2023 |                                                       |
|-----------------------------------------------|-------------------------------------------------------|
| 03                                            | عدد الدورات التكوينية المنجزة                         |
| 03                                            | عدد أيام التكوين (المنجزة)                            |
| 21                                            | عدد المستفيدين من التكوين المنجز (ذكور وإناث)         |
| 10                                            | عدد العناصر النسوي                                    |
| 100                                           | نسبة الحضور                                           |
| 04                                            | عدد الدورات التكوينية المشاركون فيها                  |
| 12                                            | عدد أيام التكوين (المشارك فيها)                       |
| 08                                            | عدد المستفيدين من التكوين المشاركون فيها (ذكور وإناث) |
| 05                                            | عدد العناصر النسوي                                    |
| 100                                           | نسبة الحضور                                           |

## أولا : حضور أشغال منتدى حول تمكين النساء لأدوار القيادة

رغم التقدم الذي احرزته المرأة في ميدان العمل، إلا أن نسبة شغلها لمناصب المسؤولية لا يزال لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب عملا بما جاء في ديباجة دستور 2011 في فصله التاسع عشر تحديدا، الذي نص بشكل واضح على مسألة المساواة بين الرجال والنساء.



ويعود ذلك إلى بعض المعوقات التي تحول دون قيام المرأة بأدوارها كاملة للمشاركة الفعالة في بناء المجتمع، وهذه المعوقات كانت موضوع أشغال «منتدى الاتحادات» الذي يعد منظمة تم تأسيسها بكندا لها تجربة معتبرة في مجال الحكامة والتنمية الديمقراطية والتي تعنى بموضوع المساواة بين الجنسين خاصة ما يتعلق بتمكين النساء من الولوج لمراكز القيادة.

الاشغال كانت عبارة عن ورشات تفاعلية عن بعد مع مشاركين بكل من تونس والمملكة الأردنية امتدت من 26 يناير 2023 إلى غاية 27 منه، استفاد منها موظف إطار واحد من الوزارة.



وقبل الخوض فيما تبقى من البرامج التكوينية التي باشرتها الوزارة أو التي شاركت فيها خلال سنة 2023، نشير إلى أن المغرب انخرط في عملية التحديث لبنياته الإدارية ولأسلوب عملها نحو المعاملات الرقمية، إذ أدرك المغرب مبكرا أهمية ورش الرقمنة في دينامية العملية التنموية التي يعرفها، فبادر إلى تأسيس وكالة التنمية الرقمية في 14 شتنبر 2017، لتكون القاطرة التي ستشرف على مشروع التحول الرقمي في البلاد.

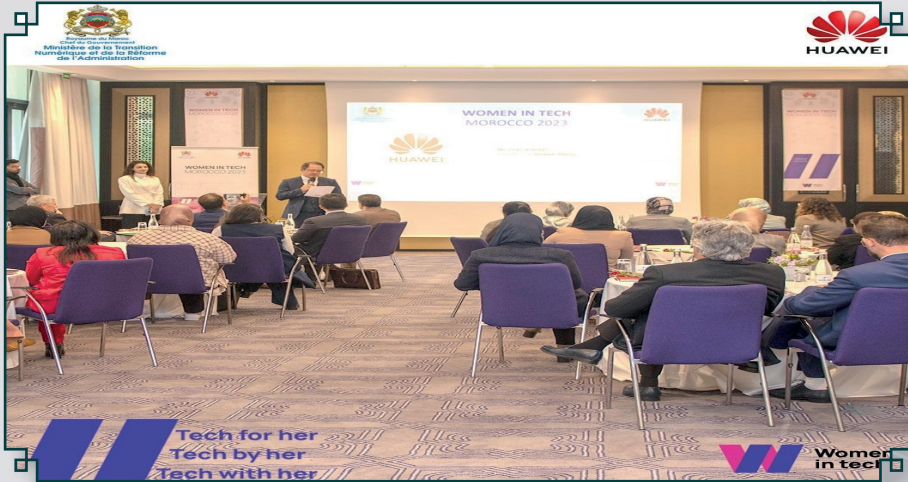
وقد جاء في الرسالة السامية لجلالة الملك إلى المشاركين في المنتدى الوطني للتوظيف العمومية العليا المنعقد بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018 ما نصه:

«وتعد الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة عاملا حاسما في الارتقاء بالعمل الإداري، إذ ينبغي التوجه نحو تعميم الإدارة الرقمية، وتوفير الخدمات عن بعد، والولوج المشترك للمعلومات من طرف مختلف القطاعات».

ونشير هنا، إلى أن الاهتمام بالتحول الرقمي ليس ترفا تكنولوجيا، وإنما هو فرصة كبيرة متاحة أمام البلدان التي تريد تحقيق طفرتها الاقتصادية واختصار زمنها التنموي، لذا، تحرص الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان في هذا الصدد على التطوير المتواصل لمنظومتها الرقمية، وذلك من خلال إنجاز مجموعة من التطبيقات المتعلقة بمجال عملها واختصاصاتها وكذلك إلى تحسين البنية التحتية الرقمية للوزارة وتقوية العنصر البشري العامل في هذا المجال في أفق الارتقاء بالرقمنة الداخلية إلى أن تكون شاملة، عملية و آمنة.

وفيما يلي، واستكمالا لتقرير التكوين المستمر برسم سنة 2023 الذي بين أيدينا، عرض لجميع البرامج التكوينية التي باشرتها الوزارة خلال هذه السنة أو التي شاركت فيها والمتعلقة باستكمال برنامج التحول الرقمي للوزارة في أفق تعميمه على سائر المجالات والاختصاصات وهو كالاتي:

## ثانيا : دورة تكوينية في المجالات المتعلقة بالتحول الرقمي



تقوم وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بمجهودات حثيثة لتسريع وثيرة التحول الرقمي بالإدارات العمومية. حيث قامت في هذا الإطار بتوقيع اتفاقية شراكة مع شركة «Huawei» تهدف من خلالها إلى تقوية كفاءات الموظفين في المجال الرقمي خاصة النساء منهم، إذ قامت بإعداد برنامج تكويني لفائدة المهندسات في مجال المعلومات «WOMEN IN TECH»، استفادت منه مهندستين تابعتين للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، من خلال دورة تكوينية همت المجالات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي و «BIG DATA» وذلك لمدة ثلاثة أيام خلال الفترة الممتدة من 13 مارس 2023 إلى غاية 15 منه.

## ثالثا : حضور دورة تكوينية حول تدبير الوقت و مراقبة الولوج المعلوماتي

اعتمدت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان عددا من الإجراءات والتدابير لمراقبة الحضور الفعلي للموظفين في أماكن عملهم داخل أوقات العمل الرسمية وذلك عملا بمنشور السيد رئيس الحكومة رقم 26/2012 بتاريخ 15 نونبر 2012، والذي أقر عددا من الإجراءات والتدابير، من بينها تزويد الإدارات بالوسائل التكنولوجية الحديثة لمراقبة الحضور الفعلي للموظفين في أماكن عملهم خلال أوقات العمل الرسمية.

وفي هذا الإطار، عمدت الوزارة فور انتقالها إلى المقر الجديد خلال شهر أكتوبر من سنة 2022 إلى اعتماد نظام إلكتروني يسمح بضبط عمليتي الدخول والخروج من وإلى الإدارة، فضلا عن احتساب مدة التواجد داخل مقر العمل.

وقد شارك ثمانية أطر وموظفين في دورة تكوينية مرتبطة بالموضوع أعلاه، تم تنظيمها بشراكة مع «RMS MAROC» وذلك يوم 25 مايو 2023 تم تأطيرها من قبل متخصصين في هذا المجال.





# Chafafia.ma

## بوابة الحصول على المعلومات



تتيح هذه البوابة للمواطنين والمواطنات وكذا الأشخاص الأجانب المقيمين بالمغرب بصفة قانونية تقديم وتتبع طلبات الحصول على المعلومات وفقاً للقانون 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وتعد بوابة الحصول على المعلومات [www.chafafia.ma](http://www.chafafia.ma) آلية حكومية موحدة لتيسير تدبير طلبات الحصول على المعلومات ومعالجتها والرد عليها من طرف مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، إلى جانب القنوات الأخرى المحددة بالقانون سالف الذكر.

وتتيح هذه البوابة التي تم إطلاقها بتاريخ 13 مارس 2020 إمكانية إيداع طلبات الحصول على المعلومات، وكذا الشكايات المرتبطة بهذه الطلبات ومعالجتها والرد عليها حسب الشروط والكيفيات والأجال المحددة بالقانون رقم 31.13.

وتهدف هذه البوابة إلى:

- ♦ تعزيز الشفافية والديموقراطية التشاركية وانفتاح الإدارة على محيطها؛
- ♦ مواكبة ورش رقمنة الخدمات الإدارية؛
- ♦ تقريب الإدارة من المرتفقين وتحسين جودة الخدمات المقدمة؛
- ♦ تيسير عملية إيداع وتتبع والرد على طلبات الحصول على المعلومات بشكل آني وإلكتروني.

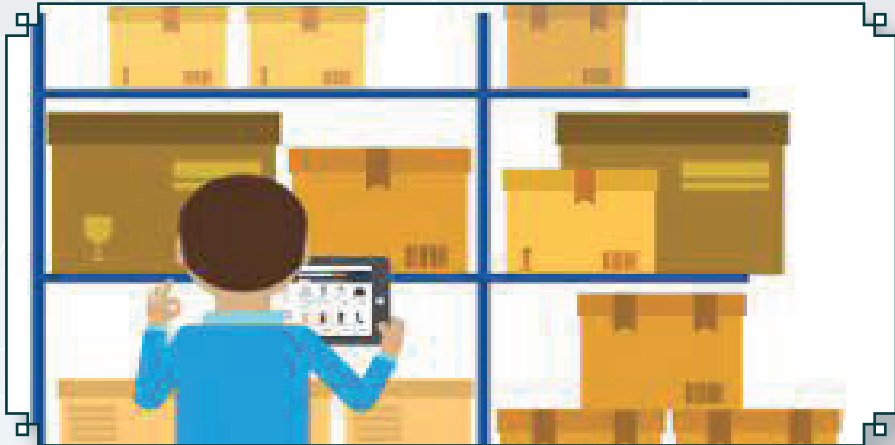
وفي هذا الإطار نظمت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة دورة تكوينية للمكونين، وذلك لفائدة المخاطبين الرسميين للإشراف على تأطير ومواكبة المكلفين بالمعلومات ومعالجة شكايات المعنيين على مستوى المصالح والمؤسسات التابعة للإدارات والمؤسسات العمومية من خلال نسخة مطورة لبوابة الحصول على المعلومات : [www.chafafiya.ma](http://www.chafafiya.ma).

وفي هذا الصدد، شارك إطار واحد من هذه الوزارة بصفته المخاطب الرسمي في مجال الحق في الحصول على المعلومات في الدورة التكوينية المتعلقة بكيفية استعمال النسخة المطورة للبوابة وذلك يوم 12 شتنبر 2023.

### خامسا : تكوين يتعلق بتحديث تدبير المخزون و رقمته

يقوم برنامج إدارة المخزون بتعويض ما كان يمثل عملية يدوية تستغرق وقتاً طويلاً لحساب كل صنف على حدا وتسجيله على الورق، وبذلك فإن عملية رقمنة المخزون تجعل العملية أكثر دقة وتساهم بشكل فعال وملحوظ في توفير الوقت والجهد المبذول.

ويعمل برنامج إدارة المخزون على تتبع مستويات المخزون وإدارتها وتنظيمها والحفاظ على مستوى المخزون الأمثل وتعقب التوريد لجميع الوحدات الادارية ومنع تقادم المنتج وتلفه وضمان عدم نقصانه دون المستوى المفروض حفاظا على السير الدائم والعادي للمرفق العمومي.





وقد قامت الوزارة في هذا الصدد بإعداد برنامج تكويني استفاد منه أربعة موظفين يعملون في المجال وذلك يوم 26 شتنبر قام بإعداده وتنشيطه موظفون تابعون لمصلحة التطوير المعلوماتي.

### سادسا : تكوين وظيفي يتعلق برقمنة سجل التوقيعات « E-Parapheur »



« E-Parapheur » هو منصة رقمية تتعلق بتبسيط إجراءات وشكليات معالجة البريد الوارد على الوزارة وذلك من خلال رفع الطابع المادي عن العملية ككل، علاوة على تنظيم عملية تدفقه وتوزيعه على مختلف الوحدات الإدارية وفق المهام والاختصاصات المنوطة بها. وبالإضافة إلى ما تتيحه المنصة من تبسيط وتسريع لعملية معالجة البريد الخارجي والداخلي للإدارة فإنها تسمح كذلك بتكوين قاعدة بيانات مهمة يمكن اعتبارها بسجل تداول رقمي للوثائق والمستندات و رواجها داخل الإدارة يمكن الرجوع إليه لتحديد المسار الذي اتخذته أو سلكته أي وثيقة أو مستند وذلك لمعرفة المآلات وتحديد المسؤوليات.

كما تتضمن المنصة مجموعة من الامتيازات والإمكانيات لتحديد الوثائق المرتبطة بآجال محددة أو المستعجلة منها والتي تقتضي مباشرتها بالسرعة المطلوبة إلى غير ذلك من المميزات التي لا يتسع المجال لبسطها كلها والتي كانت موضوع دورة تكوينية قامت بإعدادها الوزارة وعملت على تنظيمها.

وقد استفاد من هذه الدورة ما مجموعه عشرة موظفين وتم تنظيمها يوم 10 أكتوبر 2023، كما عرف هذا التكوين توزيع شواهد على الحاضرين للاستدلال بها وكنوع من التحفيز.

كما أن الوزارة ووعيا منها بضرورة الاهتمام بمجالات أخرى تدخل ضمن إطار اختصاصاتها ومجال عملها والتي لا تقل أهمية عن المجالات أعلاه، قامت بالمساهمة في اقتسام التجربة مع باقي القطاعات الوزارة من خلال المشاركة في الدورة التكوينية التي نظمتها الأمانة العامة للحكومة في إطار برنامجها الخاص للتكوين المستمر والمرتبطة بمجال تجويد النصوص القانونية للرفع من قدرات وكفاءات الأطر القانونية في هذا المجال وهو ما كان موضوع البرنامج التكويني السابع.

## سابعاً : دورة تكوينية في مجال صياغة النصوص القانونية



من المعلوم أن الأفراد تربطهم علاقات متعددة ومتنوعة، وتحتاج هذه العلاقات إلى ما يؤطرها وينظمها وهذا هو المجال القانون الذي يهدف إلى الحفاظ على الحقوق والمكتسبات، وتحديد الواجبات والمسؤوليات التي يفرضها العيش المشترك الذي لا

محيد عنه. بل إن سلامة المجتمعات وتطورها يقاس بالنشاط الذي يعرفه مجال التشريع القانوني وملاسته لجميع مناحي حياة الفرد والمجتمع التي قد تختلف من زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان.

ولتنزيل هذه القوانين على أرض الواقع والممارسة، يتطلب الأمر صياغتها بشكل منسجم و واضح و وجلي، و هذا هو مجال فن الصياغة القانونية، ونظرا لما يكتسيه الموضوع من أهمية بالغة و ما تعرفه الترسانة القانونية المغربية من توسع وتنوع و كذلك ما يطرأ عليها من مستجدات وتغييرات قد تطل نصوصها بغية تجويدها وموائمتها مع الواقع، قامت الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان بالمشاركة والمساهمة في الدورة التكوينية التي نظمتها الأمانة العامة للحكومة وذلك لتنمية مهارات موظفيها وإحاطتهم علما بماهية القوانين والقرارات الإدارية من جهة، و من جهة أخرى بتبيان الاحكام والضوابط القانونية واللغوية التي تتطلبها صياغتها.

وقد شارك في هذه الدورة التكوينية التي نظمت بالمعهد العالي للقضاء بالرباط والتي امتدت من 23 إلى 25 أكتوبر ومن 30 أكتوبر إلى فاتح نونبر 2023 ثلاثة أطر من هذه الوزارة بحيث تم تأطيرها من قبل متخصصين في هذا المجال.

المملكة المغربية  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ



الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة  
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ  
ⵏ ⵍⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⴳⴷⴰⵢⵜ